

## ارتباكات التحالفات السياسية الانتخابية في العراق

أحمد ضيف الله

ما إن أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أن «عدد التحالفات الانتخابية المصقق عليها بلغ ٢٧ تحالفاً انتخابياً»، وأن «عدد الأحزاب المنضوية في تلك التحالفات بلغ ١٤٣ حزباً سياسياً»، لخوض الانتخابات التشريعية في الـ١٢ من شهر أيار المقبل، لانتخاب ٣٢٨ نائباً في ١٨ دائرة انتخابية تمثل عدد المحافظات العراقية، حتى كشف الإعلان عن اقتراح الحلفاء القدامى بعضهم عن بعض.

إن إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في توقيت واحد، زاد من الضغوط على القوى السياسية، ما انعكس على التوافق في تشكيل التحالفات، خصوصاً أنها المرة الأولى التي تجرى فيها الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد، بعدما كانت تجرى بفارق عام، عدا القائمة الانتخابية، حيث يزدحم كل تحالف بأسماء قيادية كبرى ومهمة، كل منها يجهد في أن يكون الرقم واحد، وهذا حتى مستحيل، إضافة إلى صعوبة تقاسم المقاعد لاحقاً، والاتفاق بشأن شخصية رئيس الحكومة المقبلة.

وبما يبدو أن معظم التحالفات بين الأحزاب السياسية، هي تحالفات ورقية غير متجانسة أو منسجمة، فهي لم تبين على أساس قوي ومتين، أي وفق شروط ومبادئ الصلحة العامة للعراقيين، بل أعلنت وفق حسابات ومصالح حزبية بحتة.

فعلی الرغم من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كانت قد لجأت إلى التمهيد لأكثر من مرة من أجل منع الكتل والأحزاب فرصاً أفضل لإتمام المفاوضات بشأن تحالفاتها، التي كانت مسرعة حتى الخطات الأخيرة، إلا أن فرص ظهور كتل عابرة للطوائف التي كانت القوى السياسية المختلفة تدعو إليها سابقاً، تبديدت، والساحة السياسية العراقية، كما يبدو، لا تزال أسيرة لاستقطاب طائفي – قومي محددة بثلاثة اتجاهات: سنية وشيعية وكردية، على الرغم من تطعيم كل من تلك التحالفات نفسها بوجوه مغايرة لهويتها.

وبالتالي برزت ٨ تحالفات انتخابية أساسية مثيرة للجدل، منها: تحالفان سنيان هما، «اتلاف الوطنيه» برئاسة نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي، وتحالف «القرار العراقي» برئاسة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي، حيث لم تتجح التحالفات السنية المعلنه في طرح أسماء جديدة مغايرة للوجوه التقليدية، متجاوزة عقدة الزعامة التي تعاني منها القوى السنية بشكل دائم، بعد أن كانت قد فشلت تركيا والسعودية والإمارات والأردن، مفتردين ومجتنمين عن خلال مشاركتهم ورياستهم ومؤازرة عدة خلال العام الماضي ٢٠١٧، في توحيد القوى السنية وإزالة الخلافات فيما بينها.

وتحالفان كرديان، هما قائمة «السلام الكرديستانية»، المشكلة من الاتحاد الوطني الكرديستاني، والحزب الديمقراطي الكرديستاني، والحزب الشيوعي الكرديستاني، والثاني: تحالف «المشكّل من القوى الكردية المعارضة الثلاث، «حركة التغيير»، و«الجماعة الإسلامية»، وتحالف الديمقراطية والعدالة».

إن التماسك الذي طبع التحالفات الكردية سابقاً أصبح اليوم موضع شك، فالأكرداء فقدوا ثقلهم وحضورهم السياسي المؤثر في بغداد، وبالتالي لم يعودوا «بيضة القبان» في العملية السياسية كسابق، خاصة في ظل أجواء عدم الثقة والانسجام ما بين مكونات القوى السياسية الكردية، وما آلت إليه الحالة ما بين بغداد وأربيل.

بينما أقرز البيت الشيعي أربعة تحالفات رئيسية، الأولى: «تحالف الفتح المبين» برئاسة أمين عام منظمة بدر هادي العامري، الذي يجمع قوى مهمة في الحشد الشعبي، التي تشكل عامل قلق للولايات المتحدة الأميركية وقوى إقليمية، بالنظر إلى ما تتمتع به من علاقات إيجابية ونفوذ مؤثر لدى محور المقاومة، وخاصة مع توضع قواه العسكرية الاستراتيجية على الحدود السورية العراقية، ونجاحه في تحرير أغلب المناطق العراقية التي اجتاحها تنظيم داعش، مقدماً الألاف من الشهداء والجرحى.

والثاني: «اتلاف النصر» برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، ويضم قوى وشخصيات مهمة، ومثلما حصل في انتخابات ٢٠١٠، عندما شكّل رئيس الوزراء في حينه نوري المالكي «اتلاف دولة القانون» مستقيماً من الشعيبة التي حظي بها بعد القضاء على تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، سيسقيده رئيس الوزراء حيدر العبادي من شعبية قيادته العراق في الانتصار على تنظيم داعش.

والثالث: «اتلاف دولة القانون»، برئاسة رئيس الوزراء السابق والأمين العام لحزب الدعوة الرقعي الذي يطمح إلى استعادة مكانته ودوره السياسي في العملية السياسية العراقية، مراهنًا في ذلك، على إمكانية تجبير كتل بعض قوى الحشد الشعبي المنضوية في «اتلاف الفتح المبين»، ما بعد الانتخابات، لصلحته، فهو يعتبر نفسه أبناً كركة الحشد الشعبي، الذي نجح في التصدي لتنظيم داعش واستعادة أغلب المناطق المحتلة منه، وبالتالي يعتقد أن الشارع العراقي سيحسب له ذلك.

أما الرابع: فهو «اتلاف سائرون»، الذي يحظى بدعم مقتدى الصدر، والمشكّل بشكل أساس من حزب الاستقامة الوطني الممثل الجديد لأنصار التيار الصدري، إضافة إلى قوى وتيارات شيوعية ومدنية، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب التجمع الجمهوري.

في مشهد يؤكد حالة التخطيط في تصنيع التحالفات الانتخابية، أعلن ليل الـ١٣ من شهر شباط الماضي عن اندماج «تحالف الفتح المبين» بقيادة هادي العامري، و«تيار الحكمة» برئاسة عمار الحكيم، مع «اتلاف النصر» بقيادة حيدر العبادي، إلا أنه في صباح اليوم التالي، أعلن «تحالف الفتح المبين» انسحابه من «اتلاف النصر»، وقد تمحورت أسباب الانسحاب بحسب ما أعلنته بعض قوى الحشد الشعبي، من خلافات بشأن زعامة التيارات والقوى المشاركة فيه، وحول جوانب مكوناته، ووجود شبهات فساد في بعض الشخصيات المنضوية فيه، إضافة إلى صعوبة التمثيل الصحيح للمختلفين، لصعوبة تقاسم أصوات الناخبين، بينما أعلن «تيار الحكمة» انسحابه من «اتلاف العبادي» في الـ٢٠ من الشهر نفسه.

ومع احتمال استمرار تفكك التحالفات المعلنه قبل خوض الانتخابات، إلا أنه من غير المستبعد أن تتشكل تحالفات سياسية بعد انتهاء الانتخابات، لتشكيل حكومة أغلبية سياسية أو أغلبية وطنية، أو حكومة شراكة وطنية بحسب ما يستفر عنه نتائج تلك الانتخابات.

وبالنظر إلى المشهد السياسي العراقي المعقد جداً، وخاصة في ضوء التحالفات للانتخابات التشريعية الأولية المعلنه، فإن عملية اختيار رئيس الحكومة، ومن ثم تشكيل الحكومة من خلال نتائج الانتخابات ستكون صعبة للغاية، بسبب التقارب المحتمل لعدد المقاعد السني بين مختلف الكتل الشيعية والسنية والكردية، حيث لا يتوقع أن تكون هناك كتلة كبيرة تتحكم بمسارات المفاوضات لتشكيل الحكومة، وخاصة ضمن التيارات الشيعية التي يتوقع أن تخوض صراعات حادة بشأن منصب رئيس الوزراء.

ومع إقرار الموع النهائي للانتخابات، بدأت التحركات السياسية تتسارع، ومعها المخاوف من تصاعد الصراع السياسي إلى مستوى عنيف، وخاصة مع ظاهرة انتشار المواقع والصفحات الإلكترونية مجهولة الهوية والتمويل، التي تنشر شائعات ووثائق مزورة أو حقيقية بهدف التشهير السياسي، كما سيكون من الصعب ضبط استخدام المساجد والمسببات في مواجهة الحملات الانتخابية المبكرة، التي لم يطمح عن بدنها بعد.

وما من شك أن الانتخابات المقبلة ستعيد رسم خريطة العراق السياسية وتوجهاته المستقبلية، وستكون بمنزلة ميزان لتقدير أحجام القوى السياسية على الأرض، وخاصة ضمن ظروف بروز قوى سياسية شيعية في هيئة الحشد الشعبي، تهيئ على بلورة هوية سياسية تتلامح وحجم الشهداء والتضحيات التي قدمتها على مدى السنوات الماضية، والتي باتت تشكل عنصر إقلاق لأطراف إقليمية ودولية.

## العفو الدولية تطالب بالاحتلال بالإفراج عن الطفلة الأسيرة التيميمي

# بوتين وترامب يبحثان هاتفياً التسوية الإسرائيلية الفلسطينية



الطفلة الفلسطينية الأسيرة عهد التيميمي (عن الانترنت)

## عبد الهادي: واشنطن أوصلت عملية السلام إلى أفق مسدود

الموطن

بحث السفير أنور عبد الهادي مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمس الثلاثاء مع سفير روسيا بدمشق الكسندر فيتش كيشناتك آخر المستجدات السياسية وتطورات الأوضاع بالمنطقة وفي فلسطين بالخصوص. وبحسب بيان صحفي تلقته «الوطن»،

وضع عبد الهادي السفير الروسي بصورة الأوضاع في فلسطين بعد قرار ترامب غير الشرعي بشأن القدس،

وتطرق إلى الزيارة المهمة التي يقوم بها الرئيس محمود عباس لموسكو، طالباً من موسكو بعقد مؤتمر دولي لعملية السلام بمشاركة جميع دول أعضاء مجلس الأمن، لإيجاد آلية دولية جديدة ومتعددة الأطراف لرعاية عملية السلام، على أساس انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي الفلسطينية لغاية خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ والقدر الشرقيّة حكمًا.

من جانبه أكد السفير الروسي أن زيارة عباس إلى روسيا قد عمقت العلاقات الثنائية بين روسيا وفلسطين، خاصة أن موقف روسيا ثابت في دعم الحقوق الفلسطينية على أساس عادل يضمن للشعب الفلسطيني حقه بتقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وبالنسبة للأزمة السورية ندد الجانبان بالعدوان الصهيوني على سورية مؤكداً أن من حق سورية الدفاع عن أرضها وسيادتها، كما تطرق الجانبان إلى نتائج مؤتمر سوتشي الناجح بكل المقاييس حيث يعقد لأول مرة حوار مباشر سورّي-سوري، مؤكداً أن جميع مخرجاته سوف تصب في جنييف لإتمام الحوار السوري- السوري بدون تدخل خارجي لأنه الحل الوحيد لإنهاء الأزمة مع ضمان السيادة السورية.

إجراء اتصالات كهذه. لكن هذا لم يكف الإدارة في واشنطن التي أصدرت بعده بحوالي ساعة بيانًا خاصًا نفت فيه بوضوح كلام نتنياهو: «الأخبار التي تفيد بأن الولايات المتحدة بحثت مع إسرائيل خطة لنضم في الضفة هي أخبار كاذبة»، وأوضح البيان الصادر عن مؤسسة الناطق باسم البيت الأبيض «الرئيس يواصل التركيز على مبادئه للسلام». وبعد دقائق على البيان الأميركي «المحرر»، سارع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي لإصدار توضيح غير عادي: «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أطلع الأميركيين على المبادرات التي تطرح في الكنيست، والأميركيون أعربوا عن موقفهم القاطع بأنهم ملتزمون بدفع خطة سلام التيميمي وترامب قدماً».

المبايدين- يديعوت أحورونوت

الضفة الغربية وقطاع غزة بالبرصاص الحي والمعدني المكلف بالمطاط على حين أصابوا واعتقلوا العشرات منهم.

وفي سياق متصل اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس ١٣ فلسطينياً خلال عمليات دهم وتفقيش في المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة برفقة عناصر من مخابرات الاحتلال وحرصاً مشددة من قوات الاحتلال ونفذوا جولات استفزازية.

(روسيا اليوم- نوفوستي – سانا- معا)

## البيت الأبيض يصف نتنياهو بـ«الكاذب»

أصدر الائتلاف الناطق باسم البيت الأبيض بياناً رسمياً هو الأكثر إحراجاً وصف فيه كلام رئيس الحكومة الإسرائيلية بأنه كذب، صفة كهدّه لم يتوقعها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تحديداً، حيث الرئيس الأميركي هو دونالد ترامب، الذي يحب نتنياهو ووصفه بأنه صديقه الغضل. وخلال جلسة كتلة الليكود في الكنيست الائتلافي ظهر، طلب نتنياهو تأجيل مقترح «قانون الضم»، وأوضح أنه يجري اتصالات حوله مع الإدارة الأميركية. وكشف رئيس الحكومة الإسرائيلية عن الاتصالات السرية التي يجريها مع الولايات المتحدة. لكن إحلال السيادة كان خطأ أحمر على الدوام في نظر الأميركيين وحذروا منه، وطلبوا من مكتب نتنياهو أن يصدر فوراً توضيحاً عن عدم

# الهند تتوعد باكستان بعد ارتفاع ضحايا هجوم على معسكر كشمير إلى ١٠ قتلى

الموطن

وتتهم نيودلهي السلطات الباكستانية بدعم الانفصاليين المسلحين، إلا أن إسلام آباد ترفض هذه الاتهامات، وترد بالقول إن سكان كشمير يكافحون باستقلالية من أجل نيل حقوقهم.

وكانت باكستان حذرت الهند من أي ضربات عبر الحدود في كشمير المتنازع عليها، بعدما أقت سبلطات الهند بالولوم على جماعة تتخذ من باكستان مقراً لها في هجوم على معسكر للجيش استهدف جنوداً وعائلاتهم.

وقالت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان «جرت العادة أن يدي مسؤولون هنود بيانات غير مسؤولة ويوجهون الاتهامات التي لا أساس لها حتى قبل بدء أي تحقيق في أي واقعة».

وكان زعيم حركة «طالبان باكستان» خان سعيد ساجنا، قتل الجمعة، بغارة أميركية في إقليم «ويزبستان» شمال غربي باكستان، بحسب مصادر رسمية.

من جهتها، ذكرت صحيفة The Express Tribune الباكستانية الناطقة بالإنجليزية أن ساجنا قتل في غارة أميركية استهدفت إقليم «بارامال» المتنازع للحدود الباكستانية، وأشارت الصحيفة إلى أن صمدرين على الأقل أهدأ أنه «قتل مع ابن أخيه إسمايل وانثين من الحراس».

وقال مسؤول في أجهزة الاستخبارات إن «السيارة (التي كان فيها زعيم الحركة) دمّرت تماما».

وكالات



تدريبات عسكرية لعناصر من الجيش الهندي (عن الانترنت)

ويعد وقت قصير من الحادث، تحدثت وسائل الإعلام الهندية عن «بصمة باكستانية» في هذا الهجوم. ورفضت إسلام آباد الاتهامات التي وجهها الجانب الهندي، ووصفتها بأنها «غير مسؤولة» ولا أساس لها، وأصدرت وزارة الخارجية الباكستانية الائتلافي بياناً حثت فيه الهند على انتظار نتائج التحقيق الرسمي في الحادث وعدم طرح استنتاجات سابقة

## أكد أنه سيتم التعامل مع الوضع إذا رفض الرئيس المعزول التنحي

# الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا يعزل جاكوب زوما من رئاسة البلاد

اجتماع مباشر بين زوما ونائبه سيريل رامافوسا الذي يفترض أنه سيخلفه. في غضون ذلك أشارت تقارير إعلامية إلى أنه رغم قرار اللجنة التنفيذية بالحزب عزل الرئيس زوما إلا أن الرئيس الذي يبلغ من العمر ٧٥ عاماً قد يرفض الامتثال للقرار وهو ما سيثير الحزب على عزله عن طريق البرلمان.

وتولى زوما منصبه في الولاية الأولى عام ٢٠٠٩ لمدة خمس سنوات على حين تنتهي ولايته الثانية في عام ٢٠١٩.

وفي الآونة الأخيرة، يتعرض الحزب الحاكم لضغوط من المعارضة فيما يتعلق بالفضيحة المتعلقة بإهدار ممتلكات الدولة. ومنذ عام ٢٠١٤، انسحبت المعارضة من حضور اجتماعات الجمعية التشريعية، وطلبت من زوما إعادة الأموال إلى خزينة الدولة. ونفى زوما التهم الموجهة إليه، قائلاً: إن جميع العمليات المالية تخضع لمراقبة الخدمات ويذكر مزيداً من التفاصيل.

ومنذ انتخاب سيريل رامافوسا، نائب الرئيس،

قرر المؤتمر الوطني الإفريقي، الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا، عزل رئيس البلاد، جاكوب زوما، من منصبه وفقاً لما ذكرته صحيفة «تايمز لايف» أمس، في وقت أكد الحزب أنه سيتعامل مع الأمر إذا رفض الرئيس زوما التنحي عن منصبه كرئيس للبلاد بموجب قرار من حزبه، وسط ترجيحات برفض الرئيس الجنوب إفريقي التنحي عن منصبه رغم سلطة اللجنة التنفيذية بالحزب الحاكم إصدار أمر لزوما بالتنحي عن رئاسة البلاد.

واجتمعت الإثنين اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي للبت في مصير الرئيس زوما. وذكرت شبكة «إس إي بي سي» التلفزيونية والإذاعية، أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أهل الرئيس جاكوب زوما ٤٨ ساعة للقاعد أو العزل. وكشفت الصحيفة، أن زوما رفض على الأرجح ترك منصبه، لذلك قررت اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي عزله.

وذكرت رويترز أن قرار اللجنة جاء بعد مناقشات مكثفة استمرت ١٣ ساعة وعقب

دعا الرئيس الكوري الديمقراطي كيم جونغ أون إلى مواصلة جهود التصالح والحوار مع كوريا الجنوبية وذلك في أعقاب حالة التفارب التي تسود بين البلدين منذ عدة أسابيع، في وقت كشف رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن، أن الولايات المتحدة أبدت استعدادها لإجراء حوار مع كوريا الجنوبية بشأن قضية الديمقراطية.

الأبناء المركزية الكورية الديمقراطية أمس عن كيم قوله بعد تلقيه تقريراً من شقيقته رئيسة الوفد الأولمي الرفيع الذي زار كوريا الجنوبية مؤخراً، «إن المهم هو مواصلة المزاج التصالحي والحوار الذي جاء نتيجة لإرادة قوية مشتركة بين الكوريتين وتطويره إلى نتيجة مميزة بصورة مستمرة»، مبيّنة أن كيم أمر بوضع تدابير ملموسة لتحسين العلاقات بين الكوريتين في المستقبل.

وأشارت الوكالة الكورية إلى أن كيم عبر عن رضاه وامتنانه للجناب الكوري الجنوبي لإيلائه الاهتمام بتأمين نشاط الكوريين الديمقراطية، ودعا مون أثناء لقائه مع رئيس لانتخاب، ريمونس بايونيس، في القصر الرئاسي إلى مواصلة دعم لانتخاب إجراء حوار مشترك بين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة، مشيراً إلى وجود مقترح لعقد لقاء قمة بين الكوريتين.

وكالات

وكالات